

Distr.
LIMITED

A/C.3/51/L.53
22 November 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الحادية والخمسون

اللجنة الثالثة

البند ١١٠ (ج) من جدول الأعمال

مسائل حقوق الإنسان: حالات حقوق الإنسان والتقارير

المقدمة من المقررین والممثلین الخاصین

الأرجنتين، إسبانيا، استراليا، ألمانيا، أندورا، إيكوادور،
أوروغواي، آيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، بربادوس، البرتغال،
بلغيكا، بلغاريا، بولندا، جزر سليمان، الجمهورية التشيكية،
الدانمرك، ساموا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا،
السويد، فرنسا، فنلندا، كندا، لوكسمبورغ، المملكة المتحدة
لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو، النرويج،
النمسا، هنغاريا، هولندا، اليابان، اليونان: مشروع قرار

حالة حقوق الإنسان في نيجيريا

إن الجمعية العامة

إذ تسترشد بميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان^(١)، والعهدين الدوليين الخاصين
بحقوق الإنسان^(٢)، وإعلان وبرنامج عمل فيينا^(٣)، وغير ذلك من الضمادات المتعلقة بحقوق الإنسان،

(١) القرار ٤١٧ ألف (د - ٣).

(٢) القرار ٢٤٠٠ ألف (د - ٢١)، المرفق.

(٣) تقرير المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، فيينا، ١٤-٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣ (A/CONF.157/24).
((PartI))، الفصل الثالث.

* 9633417 *

وإذ تؤكد من جديد أن على جميع الدول الأعضاء واجب تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحربيات الأساسية والوفاء بالالتزامات التي قطعتها على نفسها بحرية، بموجب مختلف الصكوك الدولية في هذا الميدان،

وإذ تضع في اعتبارها أن نيجيريا طرف في العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان وفي اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري^(٤)،

وإذ تشير إلى قرارها ١٩٩٥/٥٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ وقرار لجنة حقوق الإنسان ٧٩/١٩٩٦ المؤرخ ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٦ بشأن حالة حقوق الإنسان في نيجيريا،

وإذ تقلقها بالغ القلق حالة حقوق الإنسان في نيجيريا والمعاناة الناجمة عن ذلك لشعب نيجيريا،

وإذ تعرب عن قلقها لأن عدم وجود حكومة ممثلة في نيجيريا قد أدى إلى وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان والحربيات الأساسية، وإذ تشير في هذا الصدد إلى الدعم الشعبي لقيام حكم ديمقراطي، كما ظهر في انتخابات عام ١٩٩٣،

وإذ تشير إلى الإعلان الصادر عن حكومة نيجيريا في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ الذي أكدت فيه مبدأ الديمقراطية القائمة على تعدد الأحزاب، ومبدأ تقاسم السلطة، وعززتها على رفع الحظر المفروض على الأنشطة السياسية والصحافة، ونقل السلطة إلى المستويات المحلية للحكم، وإخضاع العسكريين للسلطة المدنية،

وإذ خيبأملها بقوة أنه لم يعقب ذلك سوى اتخاذ إجراءات محدودة في هذا الصدد، وإذ تأسف لأن الجمعيات السياسية صدرت لها تعليمات بحل نفسها، وإذ تلاحظ في الوقت نفسه ما حدث مؤخرًا من تسجيل خمسة أحزاب سياسية،

وإذ ترحب بتقرير البعثة التي أرسلها الأمين العام إلى نيجيريا عملا بقرار الجمعية العامة ١٩٩٥/٥٠،
وإذ تلاحظ الاستجابة الارتجالية لحكومة نيجيريا لتلك البعثة،

وإذ ترحب أيضًا باستئناف الحوار بين نيجيريا والكمونولث،

(٤) القرار ٦١٠ ألف (د - ٢٠)، المرفق.

وإذ تحيط علما مع التقدير بال报告 المرحلي المشترك بين المقرر الخاص المعنى باستقلال القضاة والمحامين والمقرر الخاص المعنى بحالات الإعدام دون محاكمة أو إجراءات موجزة، أو الإعدام التعسفي^(٥)،

وإذ تلاحظ ببالغ القلق التقارير الواردة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بما في ذلك حالات الإعدام دون محاكمة أو إجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي، وعمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفيين، وعدم احترام الإجراءات القانونية الواجبة، والاستخدام المفرط للقوة ضد المتظاهرين على النحو الوارد وصفه في تقارير عديدة من بينها التقارير المقدمة من المقرر الخاص المعنى باستقلال القضاة والمحامين، والمقرر الخاص المعنى بحالات الإعدام دون محاكمة أو إجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي،

وإذ تؤكد أهمية ولية المقرر الخاص المعنى باستقلال القضاة والمحامين، والمقرر الخاص المعنى بحالات الإعدام دون محاكمة أو إجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي بالاضطلاع ببعثة تحقيق مشتركة إلى نيجيريا، حسبما طلبت لجنة حقوق الإنسان في القرار ٧٩/١٩٩٦،

وإذ تلاحظ مع الجزء أن الأشخاص المحتجزين في نيجيريا ما زالوا يواجهون إجراءات قضائية تشوّبها العيوب وتشير في هذا الصدد إلى الإعدام التعسفي لكنين سارو - ويوا ورفاقه،

١ - تعرب عن بالغ قلقها إزاء انتهاكات حقوق الإنسان والحربيات الأساسية في نيجيريا، وتطلب من حكومة نيجيريا أن تكفل على وجه الاستعجال احترامها، وبخاصة عن طريق إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين، والزعماء النقابيين، والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين المحتجزين حالياً، وضمان حرية الصحافة، وضمان احترام حقوق جميع الأفراد، بما فيهم الأشخاص الذين ينتمون إلى الأقليات،

٢ - تطلب من حكومة نيجيريا ضمان إجراء المحاكمات على نحو يتفق اتفاقاً تماماً مع الصكوك الدولية التي دخلت نيجيريا طرفاً فيها؛

٣ - تطلب أيضاً من حكومة نيجيريا تنفيذ التعهدات المرحلية التي قدمتها للأمين العام تنفيذاً كاملاً دون مزيد من التأخير، والاستجابة بالكامل لتوصيات بعثة الأمين العام إلى نيجيريا؛

٤ - ترحب ببنية الأمين العام متابعة ولايته المتعلقة بالمساعي الحميدة؛

٥ - تحت حكم نيجيريا على التعاون الكامل مع الآليات ذات الصلة لجنة حقوق الإنسان؛

(٥) A/51/538 المرفق.

٦ - تأسف لأن حكومة نيجيريا لم تتمكن المقرر الخاص المعنى باستقلال القضاة والمحامين والمقرر الخاص المعنى بحالات الإعدام دون محاكمة إما بإجراءات موجزة، أو بإعدام التعسفي من زيارة البلد قبل تقديم تقريرهما إلى الجمعية العامة، وتحث حكومة نيجيريا على التعاون الكامل معهما خلال بعثة التحقيق المشتركة المكلفتان بها من جانب لجنة حقوق الإنسان؛

٧ - تطلب من حكومة نيجيريا التقيد بالالتزامات التي قطعتها على نفسها بحرية بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية^(٢) والصكوك الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان، بما فيها الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب الذي اعتمدته المؤتمر الثامن عشر لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٨١ في نairobi^(١)؛

٨ - تلاحظ مع الاهتمام في هذا الخصوص توصيات اللجنة المعنية بحقوق الإنسان لحكومة نيجيريا^(٣)؛

٩ - تلاحظ التزام حكومة نيجيريا المعلن بالحكم المدني، وتحثها على اتخاذ خطوات فورية وملموسة لإعادة الحكم الديمقراطي؛

١٠ - تقرر النظر في حالة حقوق الإنسان في نيجيريا في دورتها الثانية والخمسين تحت البند المعنون "مسائل حقوق الإنسان".

—————

.٤١، HR/PVB/90/1 (٦)

.CCPR/C/79/Add.65 (٧)